آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (7) – 7 / 1 / 2017

معهد التخطيط القومي

"منظومة الحماية الاجتماعية في مصر"

عقدت الحلقة الثانية من "لقاء الخبراء" للسنة العلمية 2017/2016 بمقر معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء الموافق 13 ديسمبر 2016 اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً إلى الواحدة ظهراً، حول موضوع "منظومة الحماية الاجتماعية في مصر".

وفيما يلى خلاصة موجزة لما دار في الحلقة، سواء من خلال كلمات المتحدثين أو مداخلات المشاركين، وما انتهت إليه من توجهات أساسية. وقد تم تناول الموضوع من أربع زوايا رئيسية:

الزاوية الأولى للموضوع تضمنت تقديم "رؤية سوسيولوجية" ذات طابع متعدد الأبعاد، وخلاصتها أن ما يمكن اعتبارها "أزمة اجتماعية" في الوقت الراهن، وخاصة في ضوء القرارات والإجراءات الاقتصادية الأخيرة، ليست في حقيقتها وليدة هذه القرارات والإجراءات بحدّ ذاتها. فما يظهر على السطح الآن من جوانب للأزمة هي أعراض لمرض مزمن ضارب في التاريخ القريب والبعيد، وخاصة منذ منتصف السبعينات، وهو مرض التخلف بمعناه الشامل، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

من أجل مواجهة الأزمة تم التطرق إلى ضرورة تبنّى "طريق ثالث" بين المؤيدين والمعترضين على بعض السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تم انتهاجها مؤخراً، طريق متوازن ينظر إلى الأزمة من كافة أبعادها. وقد أشار مؤلف ورقة العمل المتعلقة بهذا الموضوع إلى ما يعتبره الموقف المناسب تجاه الأزمة الراهنة قائلاً: (نحن كمواطنين، كان علينا أن نختار بين التردّي والتحدي، وكان خيارنا هو التحدي، ونحن قادرون على هذا الاختيار وعلى دفع ثمنه، وسوف نظل ندفع ثمنه حتى اللحظة الأخيرة).

وقد علق أحد المشاركين بأنه، وإن لم يكن تحرير سعر الصرف هو جوهر المشكلة وإنما عرض لها، إلا أن الحكومة قد أسهمت في إحداث تدهور قيمة الجنيه، من خلال الإقدام على مشروعات ترتفع فيها نسبة المكوّن الأجنبي بدرجة عالية، مما تمخض عنه زيادة الطلب على الدولار.

وعلق مشارك آخر بالقول إن الثمن الذى يتعين دفعه لا يتمثل فقط في التضخم السعرى، ولكن في الاستدانة المفرطة، وما ترتبه عن أعباء تلتهم نصيباً نسبياً كبيراً من مخصصات الموازنة العامة للدولة. كما أشار إلى أن المدخل الأنسب لمعالجة الأزمة يقتضى اتباع أسلوب متكامل قائم على أربعة عناصر : الأجور والأسعار والدعم وإعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع.

أما عن *الزاوية الثانية* للموضوع فقد انصبت على تقديم عرض تحليلي – تقييمي لمنظومة الحماية الاجتماعية في مصر الآن. شمل العرض التحليلي الموجز توزيع مكونات الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، وأوضاع الفقر والفقراء طبقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام 2015، والجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية.

وقد تمت الإشارة في هذا السياق إلى أن ما يسمى "عمق الفقر" منخفض نسبياً في مصر، إذْ يتركز العدد الأكبر من الفقراء حول خط الفقر، إلى الأعلى والأسفل، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية يمكن أن تؤثر بشكل أسرع وأكبر على الداخلين والخارجين من نطاق الفقر. وحول هذه النقطة أشار المتحدث إلى أنه في الأجل الطويل ينبغي التركيز على إخراج الفقراء من دائرة الفقر عن طريق إكسابهم القدرات والمهارات اللازمة في إطار الاستراتيجية التنموية.

وبصدد تقييم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، فقد أشار المتحدث إلى الآثار السلبية الناجمة عن القرارات والإجراءات الاقتصادية الأخيرة، و ضرورة احتواء هذه الأثار - من خلال منظومة الحماية الاجتماعية – عبر المحاور الآتية : أ- الاستمرار في سياسة الدعم في الأجل القصير والمتوسط – حيث لا يزال الدعم يمثل ضرورة ملحة بالنسبة للفقراء.

ب- النظر في تعويض كاسبي الأجور والمرتبات عن الضرر الواقع عليهم من خلال النظر في بدائل مناسبة، برفع حدّ الإعفاء من الضريبة على الأجور والمرتبات.

ج- التدقيق في طريقة "تنقية" البطاقات التموينية وفق معايير موضوعية محددة.

هـ - النظر في توسيع مظلة شبكات الأمان، حيث بلغ عدد المسجلين في برنامج "كرامة وتكافل" نحو 2.2 مليون أسرة (نصفهم تقريبا مستفيدون بالفعل في الوقت الراهن وتجري زيادة أعداد المستفيدين بانتظام) في حين أن نسبة الفقر المدقع تبلغ حوالى 6%، مما يعني 4.5 مليون أسرة تقريبا.

وقد قدم بعض المشاركين أفكاراً واقتراحات متنوعة حول هذا الموضوع، منها:

أ- ضرورة تحديد الفئات المستحقة للدعم والحماية بشكل دقيق، مع تعيين الأولويات، والتركيز على القرى الأكثر فقراً.

ب- رأى عدد من المشاركين أنه يجب الإبقاء علي الدعم العيني مع السير قدماً بتحديد الفئات المستحقة، والاستعانة بأدوار "شركاء التنمية" وتطبيق اللامركزية.

***الزاوية الثالثة* لمعالجة "منظومة الحماية الاجتماعية في مصر" ركزت علي أحد فروع هذه المنظومة، وهي "أحوال أصحاب المعاشات"، وذلك على النحو الآتي (وفق ما تم ذكره من جانب ممثل اتحاد جمعيات أصحاب المعاشات في اللقاء):**

أ- إن حوالى 80% من أموال أصحاب المعاشات تسيطر عليها الحكومة، وقد تم تقدير حجم هذه الأحوال في 2016/6/30 بنحو (634) مليار جنيه، منها 162 ملياراً مربوطة لدى الحكومة

بدون فوائد منذ 2006 حتى الوقت الراهن، والمبلغ المتبقي تتراوح نسبة الفائدة الخاصة به ما بين (8% - 9.5%) فقط. وهذه الأرقام تبين مدى الظلم الواقع على أصحاب المعاشات الذين يبلغ عددهم حوالى 8.8 مليون مواطن.

ب- أن حوالى 48% من أصحاب المعاشات (نحو 5 مليون مواطن) يحصلون على معاش أقل من 1000 جنيه.

ج- أن القرارات الاقتصادية الأخيرة (تعويم الجنيه ورفع أسعار المحروقات والطاقة بصفة عامة) خفضت القوة الشرائية للمبلغ المذكور(1000 جنيه) إلى أقل من 500 جنيه نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار من 8.88 جنيه إلى نحو 18 و 19 جنيها.

د- ازدياد معاناة أصحاب المعاشات بعد أزمة نقص الأدوية الحالية وارتفاع أسعارها، حيث تعانى نسبة كبيرة منهم من أمراض مزمنة، تتطلب نفقات دورية مرتفعة، للعلاج والحصول على الأدوية اللازمة.

أما *الزاوية الرابعة* – وهى الأخيرة – في معالجة قضية "منظومة الحماية الاجتماعية" فقد تركزت على رؤية الحكومة ممثلة في "وزارة التضامن الاجتماعي" من خلال التوجهات التالية:

أ- العمل على التوجه نحو "الدعم النقدي المشروط".

ب- ترشيد استخدام الموارد المخصصة للدعم.

ت- ربط فترة الدعم النقدي بثلاث سنوات، بصفة مبدئية.

ث- العمل على محاور: تطوير العشوائيات– الإسكان الاجتماعي – تمكين الفقراء.

و في ختام الحلقة، تمت بلورة عدد من التوصيات المحددة وفق ما تم إبداؤه من آراء للعديد من المتحدثين والمشاركين في اللقاء، من أهمها:

أ- رفع معدل الضريبة التصاعدية على الدخول عن السقف المقرر حالياً (22.5%).

ب- رفع أسعار الفائدة على أموال صندوقي التأمينات والمعاشات.

ت- النظر في رفع حدّ الإعفاء الضريبي على الأجور والمرتبات، أو تقرير علاوة خاصة لمواجهة الغلاء.

ث- وضع معايير موضوعية متفق عليها مجتمعياً لتنقية بطاقات التموين.

ج- توسيع مظلة "شبكة الأمان" بالنظر لعدم كفاية برنامج "كرامة وتكامل" لتغطية "الفقراء المدقعين".

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg